أهمية التعديلات القانونية في العمل البترولي للشركات الأجنبية
من أجل تحقيق قيمة مضافة أكبر لقطاع الطاقة: الإمارات العربية المتحدة نموذجا

أ. عقبة بلخضر
ماجستير الاقتصاد الدولي
معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

أ. يعقوب محمد
أستاذ مساعد قسم "أ"
جامعة معسكر الجزائر

الملخص:

يعتمد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بشكل رئيسي على تصدير النفط، لكن كبقية العالم، ترتبط الإمارات العربية المتحدة بشركات النفط الأجنبية، ولهذه الشركات تأثير مهيمن على الإنتاج، وبالتالي على استهلاك وتصدير كل من البترول الخام والغاز الطبيعي، ولهذا السبب، فإن الغرض من هذه الورقة هو إعطاء وصف موجز للعلاقة بين مثلث الاقتصاد والقانون والطاقة، لتسليط الضوء على أهمية الطاقة وأثرها الاقتصادي في هذا السياق، وتقترح الدراسة بأنه يجب على الاقتصاديين أن يركزوا على إصلاح الأنظمة والقوانين التي تحكم قطاع الطاقة، وهذا يسهم في ترشيد صناعة الطاقة وعائداتها.

مقدمـة:

أهمية الموضوع:

شهدت العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول الأجنبية العاملة بذات البلاد عدة تطورات قانونية، فقد تم التحول من إبرام أشكال عقود نحو أخرى، وذلك في مختلف الأنشطة البترولية القائمة من تنقيب وتطوير وإنتاج ونقل وتخزين وتسويق، ونتج عن ذلك اكتساب شركات البترول الوطنية بالإمارات العربية المتحدة لآثار إيجابية، من خلال المشاركة الأجنبية المتبناة بالقطاع، وكانت تلك المشاركة ضرورة من أجل تعزيز مهارة وخبرة العمالة بشركات القطاع، وكسب التكنولوجيا الحديثة والإنتاج بتكاليف منخفضة، وفتح أسواق جديدة، والحصول على التمويل طويل الأجل من خلال الشركات الأجنبية المشاركة ونتاجا لذلك تولي الدراسة أهمية بالغة لقطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة.

إشكالية الدراسة:

من غير المعقول مزاولة شركات البترول الوطنية بالإمارات العربية المتحدة لكافة الأنشطة البترولية بالبلاد، والحصول على عوائد مرتفعة من خلال ذلك، كما أن انتهاج البلاد لسياسة المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة من خلال جلب شركات البترول الأجنبية للعمل في القطاع، يبين بأن قطاع الطاقة الإماراتي يخسر ما تكسبه الشركات الأجنبية المعنية من جراء المشاركة، ويبين إمكانية الحصول على فوائض مالية وقيمة مضافة أكبر في الأنشطة البترولية إذا ما تمت إصلاحات قانونية وتنظيمية بالقطاع لا تلحق الضرر بشركات البترول الأجنبية العاملة بالبلاد، ونتاجا لذلك يمكن عرض إشكالية الدراسة بالشكل التالي:

كيف يمكن المواءمة بين رفع كفاءة الأنشطة البترولية وتحصيل أكبر لعوائدها، وبين عدم المساس بالمشاركة الأجنبية بالقطاع (عدم تنفير شركات البترول الأجنبية العاملة بالقطاع)، من خلال إصلاحات قانونية وتنظيمية لهذا الأخير ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مقدر مساهمة المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة ؟
- كيف يمكن لاندماج القانون والاقتصاد من أن يؤدي لترشيد العمل البترولي بالإمارات العربية المتحدة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز دور القانون في النمو الاقتصادي للإمارات العربية المتحدة من خلال قطاع الطاقة، وبتعبير آخر إبراز إمكانية كسب مزيد من عوائد الطاقة وترشيد استعمال أشكالها وتعزيز دور شركات البترول الوطنية بالبلاد في العمل البترولي من خلال إحداث تعديلات قانونية بالاستناد على التحليل القياسي الاقتصادي لتطور مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة بالبلاد وأثر شركات البترول الأجنبية في الأنشطة البترولية وأشكال الطاقة المتعددة بالقطاع.

فرضيات الدراسة:

- مساهمة شركات البترول الأجنبية في إنتاج مختلف أشكال الطاقة يسمح بالقول أن ذات الشركات تساهم في مختلف الأنشطة البترولية اللاحقة، وفي الموارد المالية الناتجة عن ذلك.
- يساهم تعديل التشريع القانوني في الأنشطة البترولية بتنظيم سير القطاع وأداء شركاته.

منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة كلا من المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث يتم استخدام المنهج الوصفي في تبيان تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي وتطور حجم أشكال الطاقة المختلفة بالنسبة للإنتاج والاستهلاك والتصدير، بينما يتم استخدام المنهج التحليلي في تحليل أثر المشاركة الأجنبية في مراحل الأنشطة البترولية وفي مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة الإماراتي.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول: الطاقة من خلال الاستهلاك والتصدير والمساهمة في الناتج الإماراتي يتناول مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة، وتطور استعمال البلاد لأشكال الطاقة الرئيسية في الاستهلاك المحلي وفي التصدير.

بينما يبين المحور الثاني: مساهمة المشاركة الأجنبية في إنتاج البترول والغاز ومنتجاتهما يبين موقع "ثلاثية البترول الخام الغاز الطبيعي، ومنتجاتهما" بين كل من الاستهلاك المحلي والتصدير، وتبيان اتجاهات نمو الإنتاج المعني في عامل الزمن بالإضافة إلى تحديد نصيب مجمل إنتاج المشاركة الأجنبية، وشركات البترول الأجنبية الرئيسية المزاولة للعمل البترولي بقطاع الطاقة في الإمارات العربية المتحدة.

وأخيرا يستعرض المحور الثالث: أثر التعديلات القانونية على قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة يستعرض تطور عقود المشاركة الأجنبية في الإمارات العربية المتحدة، والتي يتم إبرامها لشركات البترول الأجنبية العاملة بقطاع الطاقة، وتبيان الأثر المحتمل للتعديلات القانونية في العمل البترولي بالبلاد، وتحديد كيفية تنظيم النشاط البترولي واستغلال أشكال الطاقة، فيما يخص من يقوم بالإنتاج، وقدر المساهمة المقترحة لشركات البترول الوطنية والأجنبية فيما يخص نقل أشكال الطاقة، وغير ذلك من الأمور المماثلة.

المحور الأول: الطاقة من خلال الاستهلاك والتصدير والمساهمة في الناتج الإماراتي

تملك الإمارات العربية المتحدة اقتصادا مفتوحا، مع معدل دخل فردي مرتفع وفائض تجاري سنوي كبير، ويرجع ذلك إلى مساهمة البترول والغاز ومشتقاتهما في الاقتصاد، حيث أنه منذ اكتشاف النفط منذ ٣٠ سنة مرت الإمارات العربية المتحدة بتحول عميق من منطقة فقيرة لإمارات صحراوية صغيرة إلى دولة حديثة مع مستوى معيشة عال، وقد زادت الحكومة من الإنفاق على استحداث فرص العمالة، وتوسيع البنية التحتية والمرافق العامة، والانفتاح على زيادة مشاركة القطاع الخاص، والمشاركة الأجنبية أيضا في مختلف المشاريع بالقطاعات المختلفة (Bank Audi, 2013) .

يعد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم العربي، وذلك ما أدى إلى الاهتمام بالاستثمار العالمي في البلاد، لكن رغم السياسة الساعية إلى تقليل الاعتماد على الثروات الباطنية لا تزال صادرات واستهلاك أشكال الطاقة كبيرة نسبيا، حيث تبين الدراسة من خلال الرسم البياني رقم ٠١ مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي يمكن القول أن حجم يوزع بين كل من صادرات البلاد والاستهلاك المحلي بمختلف أشكاله (Shihab, 2001) .

يبين الرسم البياني رقم ٠١ تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، حيث تمثل الطاقة المعنية مجموع حجم البترول الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتهما، تصديرا واستهلاكا، إذ يمكن القول أنه خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٩ تمثل متوسط مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات العربية المتحدة بحجم ١٢٤٧٨.٤ مليون دولار أمريكي

وقدرت بذروة الارتفاع بـ ١٥٢٦٩ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٩٧، وذروة انخفاض بـ ٧٦٢٧ مليون دولار أمريكي سنة ١٩٨٨، بينما مثلت الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١١ فترة زيادة نمو الطاقة بالإمارات العربية المتحدة خلافا لسابقتها، حيث ارتفع نمو الطاقة المعني في عامل الزمن، وسجل ذروة الانخفاض في الحجم بالفترة المعنية بما يعادل ١٥٠٢١ مليون دولار أمريكي (سنة ١٩٩٩)، وبارتفاع بحجم ١٠٢٠٧٣ مليون دولار أمريكي سنة ٢٠٠٨ (ذروة الزيادة)، ولأسباب الأزمة المالية العالمية كان هناك انخفاض مفاجئ ارتفع الحجم بعده لغاية ٢٠١١ (OPEC, 2007; OPEC, 2012a) .

يلاحظ بالمقابل أن مساهمة الطاقة في الناتج الإماراتي تسجل ارتفاعا متزايدا خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢، ما بين ٣٣.٢% و٤٣.٣% لحدود الفترة المعنية، ثم تسجل انخفاضا مستمرا لغاية ٢٢.٩% سنة ١٩٩٨، ليرتفع ذلك بشكل متذبذب لغاية سنة ٢٠١١، بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة ٢٠٠٨ ولسبب توجه البلاد نحو سياسة تنويع الاقتصاد والاهتمام بالسياحة، كم يمكن القول أن تم تسجيل ذروة زيادة بمعدل ٤٢.٨% (سنة ٢٠٠٦)، وفي المقابل يسجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة مستمرة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وذلك بحجم ٢٣٧٩٩ مليون دولار أمريكي و٣٦٠١٣٦ مليون دولار أمريكي على الترتيب لحدود الفترة المذكورة (OPEC, 2012a) ، ومن خلال ما سبق تتساءل الدراسة ما أشكال الطاقة المستهلكة محليا والمصدرة، والتي تعمل على إنشاء النمو المتزايد المسجل ؟ يبين الرسم البياني رقم ٠٢ ذلك تفصيلا.

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم ٠٢ أشكال صادرات الطاقة واستهلاكها محليا بالإمارات العربية المتحدة، وتطور ذلك خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، حيث بخلاف استهلاك البترول الخام في البلاد يلاحظ أن استهلاك المنتجات البترولية محليا ينخفض بمعدل مستمر مقارنة باستهلاك الغاز الطبيعي، ويتراوح متوسط ذلك خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠٠٠ بـ ٦٣% من الحجم السنوي المماثل لذات الفترة، بينما يمثل ذلك معدل ٤٣.٥% للفترة ٢٠٠١ ـ ٢٠١١.

يمكن القول بالرغم من ذلك، أن حجم استهلاك الغاز الطبيعي يرتفع بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وذلك بـ ٢٩٢.٥ مليون برميل يوميا و١٣٣٠ مليون برميل يوميا لحدود الفترة المعنية، خصوصا بعد سنة ٢٠٠٧ (OPEC, 2011; EIA, 2013a).

يختلف تصدير الإمارات العربية المتحدة لأشكال الطاقة مقارنة باستهلاكها، حيث يسجل حجم البترول الخام أكبر معدل تصدير للطاقة، يليه الغاز الطبيعي ثم المنتجات البترولية المختلفة، وذلك بمعدل متذبذب خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١ وبالمعدلات ٦٦.٧%، ٢٦.٧% و٦.٦% على الترتيب لسنة ٢٠١١، حيث يزيد ثم ينخفض ثم يزيد حجم تصدير البترول الخام، وذلك عند حجم ٢٠٨٠ ألف برميل يوميا (سنة ١٩٩٢)، ١٦٠٠ ألف برميل يوميا (سنة ٢٠٠٢)، و٢٤٠٠ ألف برميل يوميا (سنة ٢٠١١)، مع انخفاض في الزيادة مباشرة بعد سنة ٢٠٠٨ لتأثير الأزمة المالية العالمية (EIA, 2013b).

كما يسجل تصدير الغاز الطبيعي متوسطا لثلاث مراحل خلال فترة الدراسة، وذلك بما يعادل ١٢٥.٥ مليار قدم مكعب (الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤)، ٢٥٥ مليار قدم مكعب (الفترة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦)، و٤٠٠ مليار قدم مكعب (الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠)، ومعنى ذلك أن تصدير الغاز بقي في نمو متزايد شأنه شأن استهلاكه المحلي بالإمارات العربية المتحدة، على عكس تصدير المنتجات البترولية المختلفة، والتي سجلت استمرار الزيادة في حجم التصدير خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٦، وذلك عند متوسط ٤٦٢ ألف برميل في اليوم، لكن تجدر الإشارة مما سبق إلى أن البلاد قامت بانتهاج سياسات مختلفة في التصدير والاستهلاك المحلي لأشكال الطاقة المعنية.

المحور الثاني: مساهمة المشاركة الأجنبية في إنتاج البترول والغاز ومنتجاتهما

يتوزع إنتاج الطاقة بين الاستهلاك والتصدير بشكل رئيسي، وعلى العموم بين التخزين والتحويل أيضا، وتساهم شركات البترول الإماراتية والأجنبية في العمل البترولي من خلال الانتقال من مرحلة لأخرى ضمن دورة حياة أشكال الطاقة، حيث يبين الرسم البياني رقم ٠٣ موقع إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بين الاستهلاك والتصدير بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١.

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم ٠٣ إنتاج كل من البترول الخام والغاز الطبيعي بالإضافة لمخرجاتهما خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ فيما يخص البترول الخام أن تصديره يزيد عن استهلاكه، إذ يمثل تقدير الإنتاج المحلي منه متجها نحو التصدير بمعدل متزايد خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٨، مع تسجيل ذروة الزيادة بحجم ١٩٣٨ ألف برميل في اليوم (سنة ١٩٩٨) ثم يتجه الإنتاج المعني من البترول الخام بعد سنة ١٩٩٨ إلى الاستهلاك المحلي، وذلك بتزايد مستمر ابتداء من ٢٩٥.٩ ألف برميل في اليوم سنة ١٩٩٩ لغاية ٤٨٦.٩ ألف برميل في اليوم سنة ٢٠١١، بينما يمكن القول أن البلاد استوردت بالمقابل معدلا متزايدا من البترول الخام، خصوصا بعد سنة ١٩٩٨، حيث ساهم ذلك في استهلاك متزايد محليا وتصدير للبترول الخام المحلي بشكل أكبر، وذلك ما يعني أن الفارق الكبير بين مجموع الإنتاج والاستيراد وبين الاستهلاك المحلي منه يفسر توجه البلاد لتصدير البترول الخام بمعدل كبير على حساب استهلاكه (bp, 2002; Index Mundi, 2012).

بالمقابل، يبين الرسم البياني رقم ٠٣ أيضا أن استهلاك الغاز الطبيعي بالبلاد أكبر من تصديره، حيث يسجل تقدير منحنى إنتاج الغاز الطبيعي التوجه نحو الاستهلاك بمعدل ثابت نسبيا خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٤، وذلك عند متوسط ١٨٧٧٤ مليون قدم مكعب، ثم يقفز الإنتاج المعني بتزايد مستمر بدء من حجم ٣٢٣٣٧.٦ مليون قدم مكعب سنة ١٩٩٥ لغاية ٧٧١٣٤.٤ مليون قدم مكعب سنة ٢٠١١، وبالمقابل يعرض الإنتاج المعني عن تسجيل نمو في التصدير، حتى في حال احتساب مجموع حجم الإنتاج المحلي للغاز الطبيعي وحجم استيراده، ومنه يمكن القول أن الفارق الصغير بين الإنتاج والاستهلاك للغاز الطبيعي يفسر توجه الإمارات العربية المتحدة نحو سياسة الاستهلاك على حساب التصدير، لكن يمكن التساؤل ـ ما محل المشاركة الأجنبية من إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي ومنتجاتهما في الإمارات العربية المتحدة ؟ وتجيب الدراسة ذلك من خلال الرسم البياني رقم ٠٤ (OPEC, 2012a).

يلاحظ من خلال الرسم البياني رقم ٠٤ مساهمة شركات البترول الأجنبية في إنتاج الطاقة بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، حيث يمكن القول أن الإنتاج الحكومي ينمو من معدل ٨٠% تقريبا خلال سنة ١٩٩٨ لأقل من معدل ١٠٠% خلال سنة ٢٠٠٩، وذلك على اعتبار الإنتاج الحكومي لسنة ٢٠٠٩ هو الإنتاج الأساس بالرسم البياني رقم ٠٤، ومنه فإن الإنتاج الحكومي قد ارتفع بحوالي ٢٠% خلال فترة ١١ سنة.

بينما يمكن القول أن إنتاج المشاركة الأجنبية (متمثلة في شركات البترول الأجنبية بالبلاد) يمثل حوالي ٤٠% من مجمل الإنتاج سنة ١٩٩٨، وكان معدل زيادة الإنتاج مستمرا خلال الفترة المعنية، ليسجل معدل ٧٣% من مجمل الإنتاج لسنة ٢٠٠٩، حيث يمثل البترول الخام والغاز الطبيعي أشكال إنتاج الطاقة الأكبر، لكن يمكن القول أن سعر الغاز الطبيعي المستهلك تحديدا بالإمارات العربية المتحدة ينخفض عن سعر الإنتاج، والحكومة هي من تقوم بدعم استهلاك الغاز الطبيعي، وذلك لأن استعمال الطاقة محليا يتمثل في استعمال الغاز الطبيعي.

يمثل إنتاج الطاقة من قبل شركات البترول الأجنبية الرئيسية في الإمارات العربية المتحدة أحد أهم العوامل في المساهمة الكبيرة للإنتاج بالمشاركة المعني، حيث تمثل خمس شركات رئيسية معدلا كبيرا في الإنتاج البترولي والغازي بالبلاد، وهي Total، Bp، Shell، Exxon، وMobil، حيث تسجل الشركتين الأولى والثانية المعدلات الأكبر في المساهمة في الإنتاج وذلك بما يعادل ٦٧% و٦٠% على الترتيب من إجمالي إنتاج الشركات البترولية الخمسة المعنية (سنة ١٩٩٨)، وتسجل الشركات الأخرى معدلا يزيد وينخفض عن ٥٠% على التوالي لكل من شركة Shell وكل من شركتي Exxon، وMobil (سنة ١٩٩٨)، إلا أن المعدلات المعنية تتطور بشكل متذبذب خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، وذلك بنمو يعادل زيادة بمعدل متوسط لكل إنتاج شركة بـ ٢٠% (Thompson, 2013) .

سيطرت الخمس شركات المعنية على مراحل إنتاج الطاقة وأشكالها بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩، وذلك يستدعي القول أنه كما للشراكة الأجنبية مزايا إيجابية لها أيضا عيوبا ومساوئا تقف عائقا أمام تحقيق أداء جيد بقطاع الطاقة الإماراتي، وقد يسهم ذلك إلى أبعد الحدود في تهديد مراحل أشكال الطاقة من إنتاج وتصنيع وتوزيع ونقل وتصدير، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني رقم ٠٥.

يوضح الرسم البياني رقم ٠٥ بيان مدخلات ومخرجات قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة، باحتساب البترول الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البترولية أشكال الطاقة الموجودة لا غير، ومن خلال ذلك توضح الدراسة دور المشاركة الأجنبية في العمل البترولي بالقطاع، من خلال معدل مساهمتها في أشكال الطاقة المعنية في مرحلتي الإنتاج والتصدير تحديدا.

يتوزع إنتاج أشكال الطاقة المعنية بمعدلات مختلفة، حيث تستحوذ شركات البترول الأجنبية على نصيب معتبر من مجموع إنتاج أشكال الطاقة المعنية، وذلك بما يعادل ٥٦% من إجمالي شركات البترول العاملة بالقطاع (شركات وطنية وشركات أجنبية)، حيث يتوزع بشكل تقديري حجم إنتاج المنتجات البترولية بما يقارب ٢٧١.٥ ألف برميل يوميا و٣٣١.٨ ألف برميل يوميا بالنسبة لشركات البترول الأجنبية وشركات البترول الوطنية بالإمارات العربية المتحدة على التوالي (World Bank, 2012).

يتوزع بالمثل حجم الإنتاج لكل من البترول الخام والغاز الطبيعي بين شركات الإنتاج البترولي الأجنبية والوطنية، وذلك بالثنائيات التالية: ١٢٦٦.٨ ألف برميل يوميا و١٠٣٦.٤ ألف برميل يوميا للشركات الأجنبية والإماراتية على الترتيب بالنسبة لإنتاج البترول الخام، وبحجم ٢٠٤١٦.٣ مليون قدم مكعب و٤٧٦٣٧.٩ مليون قدم مكعب للشركات الأجنبية والإماراتية على الترتيب بالنسبة لإنتاج الغاز الطبيعي بالإمارات العربية المتحدة (bp, 2012; OPEC, 2012a) .

بينما يلاحظ من خلال ذات الرسم البياني أن مخرجات المشاركة الأجنبية لأشكال الطاقة المعنية تختلف في حجمها مقارنة بحجم المدخلات المذكور، حيث ينخفض حجم التصدير من المنتجات البترولية والتي تدخل المشاركة الأجنبية في إنتاجها إلى غاية ٤٠.٩ ألف برميل يوميا، بينما تقوم شركات البترول الوطنية بالإمارات العربية المتحدة بتصدير الحجم المنتج المتبقي (٣٦٧.٧ ألف برميل يوميا)، إلا أنه بالنسبة للبترول الخام فإن مساهمة المشاركة الأجنبية تنخفض بدورها في التصدير مقارنة بالإنتاج، ولكن بمعدل أقل من معدل الانخفاض في حال المنتجات البترولية المعنية، ويمثل ذلك حجم ٦١٦.١ ألف برميل يوميا و١٣٠٩.٢ ألف برميل يوميا بالنسبة للشركات الأجنبية والإماراتية على الترتيب (البترول الخام) (World Bank, 2012) .

توضح بيانات الغاز الطبيعي أن معدل مساهمة شركات البترول الأجنبية في مدخلاتها بالقطاع تنخفض عن مساهمة شركات البترول الإماراتية، بينما تزيد في حال مخرجاتها، وذلك بحجم ٢٢٦٥.٥ مليون قدم مكعب و٩٦٥٨.١ مليون قدم مكعب على التوالي، حيث يمكن القول أن المشاركة الأجنبية في مجمل العمل البترولي تزيد بمعدل ١٢% عن مساهمة شركات البترول

الوطنية بالإمارات العربية المتحدة، إلا أن تلك المساهمة المرتفعة تقل في مخرجات البترول الخام والمنتجات البترولية المختلفة عنه بالنسبة للمدخلات، وبمعدل أكبر في الأخيرة، بينما ترتفع في مخرجات الغاز الطبيعي عنه بالنسبة لمدخلاته وذلك كحجم لينتج تأثير مختلف للمشاركة الأجنبية في أشكال الطاقة بالإمارات العربية المتحدة ما بين مدخلات القطاع ومخرجاته، وتنتج مساهمة المشاركة الأجنبية كمعدل في المجموع بأحد الجانبين في الرسم البياني رقم ٠٥ بالشكل: ٤٥%، ٥٥%، و٣٠% لمدخلات كل من المنتجات البترولية، البترول الخام، والغاز الطبيعي على التوالي، وبمعدل ١٠%، ٣٢%، و١٩% لمخرجات أشكال الطاقة ذاتها وبنفس الترتيب.

المحور الثالث: أثر التعديلات القانونية على قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة

شهدت العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وشركات البترول الأجنبية العاملة لديها عدة تطورات متلاحقة منذ سنة ١٩٨٧، فقد تم التحول من عقود الامتياز التقليدية إلى صور أخرى أكثر عدلا، كعقود المشاركة وعقود المقاولة، حيث كان لشركات البترول الأجنبية الحق الكامل في البحث والتنقيب عن المواد البترولية، بالإضافة إلى استغلال الإنتاج البترولي خلال فترة لاحقة، وقد حدث ذلك نتيجة الاحتياطات الكبيرة من البترول الخام الموجودة بالإمارات العربية المتحدة، وعدم قدرة شركات البترول الوطنية على العمل البترولي لوحدها، ولافتقارها في وقت سابق لرؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا الحديثة.

اتسمت فترة لاحقة بإبرام عقود امتياز تتناصف فيها الأرباح بين الحكومة وشركات الأجنبية، وظهور شركات البترول المستقلة بالبلاد، وكان لاستحداث أدوات وتشريعات قانونية كل الأثر في تحصيل عائدات بترولية أكبر بفضل عقود المشاركة والمقاولة، أين أصبحت الشركات الأجنبية بعقود المشاركة تتحمل مسؤولية الكشف عن البترول والغاز وتمول عملياتهما إلى أن يكتشف بالكميات الصالحة للاستغلال التجاري، ويحصل الطرفين على نصيبهما حسب مقدار المساهمة الأولية، مع حق حصول الحكومة على الضرائب والرسوم من الشركات العاملة بأرضها ("أداء الاكتشاف"، ٢٠٠٩؛ Hassett & Viar, 2012).

كما تم الاستعانة بعقود المقاولة في المجال البترولي لإنتاج المنتجات البترولية المختلفة بأجر محدد ووقت ثابت، وخلال فترات متفرقة بدأ من سنة ١٩٩٠، وقد كان في هذه العقود بقاء ملكية الامتياز والزيوت البترولية الناتجة للإمارات العربية المتحدة وحدها بينما كان نصيب شركات البترول الأجنبية المشاركة بهذه الطريقة حق شراء نسبة محددة من الإنتاج البترولي بسعر منخفض، وحق تسويق الزيوت المملوكة للطرف الحكومي مقابل عمولة خاصة، وبخلاف ما سبق عرضه من عقود في مجال الطاقة بالبلاد، فإن الأخيرة قد اعتمدت أشكالا أخرى من العقود حسب الحاجة إليها، ونتاجا لذلك يمكن الوصول لنتيجة مفادها أن التعديلات القانونية والتنظيمية يمكن أن يكون لها أثر بالغ على النشاط البترولي وعائداته في الإمارات العربية المتحدة.

الملاحظ أن قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة يتم تمويل شركاته بنصيب كبير من التمويل الأجنبي، ونتاجا لذلك فإن حجم البنية الأساسية بالإمارات العربية المتحدة ومقدار العمالة البترولية الأجنبية المتواجدة بالبلاد، ومعدل مرونة القوانين واللوائح الوطنية في مجال الطاقة والتي تخضع لها شركات البترول الأجنبية، يؤخذ كله في الحسبان، ويترجم في نهاية الأمر إلى تكلفة ثم إلى مخاطرة، وذلك يندرج ضمن القوة التفاوضية في الاستغلال والعمل البترولي بالإمارات العربية المتحدة.

تستطيع الإمارات العربية المتحدة تحديد أي من شركات البترول الأجنبية المزاولة للعمل البترولي لديها تقوم بتحصيل أرباح كبيرة بالمقارنة مع الشركات المماثلة على أرضها، أو بالمقارنة بين ما تكسبه الشركات المعنية على أرضها وما تكسبه بمناطق أخرى خارج الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال ذلك يمكن للجهات المختصة الاستفادة من ذلك بفرض رسوم "احتكارية الأعمال"، والمقصود بالمصطلح

المساهمة الأكبر لشركة أجنبية بالعمل البترولي في البلاد على حساب أخرى، ويكون من خلال ذلك الاتفاق على كيفية انتفاع تخدم البلاد ولا تقوم بتنفير شركات البترول الأجنبية المعنية من العمل البترولي الإماراتي (Costello, 2011) .

يمكن توضيح الفكرة على سبيل المثال لا الحصر، من خلال مقترح توجيه شركات البترول الأجنبية إلى مزاولة العمل البترولي فيما يخص إنتاج المنتجات البترولية على حساب إنتاج البترول الخام أو الغاز الطبيعي، وأن يتم بالنسبة للعنصرين الأخيرين منح حق نقلهما بالأنابيب أو بالناقلات البحرية، وذلك لشركات البترول الأجنبية، على أن يبقى حق الإنتاج للبترول الخام والغاز الطبيعي بمعدل كبير بالنسبة لشركات البترول الإماراتية على حساب الأجنبية، كما قد تلزم القوانين توجيه العمل البترولي إلى الاهتمام بأشكال أخرى كالطاقة النووية ذات التوجه للأغراض السلمية، ومشاريع تحلية مياه البحر، وغيرها (أوابك، ٢٠١٢).

يمكن القول كذلك أن إمكانية رفع عوائد الطاقة بالإمارات العربية المتحدة أمر ممكن الحصول، كونه نظريا ينطلق من فكرة أن ما تقوم به شركات البترول الأجنبية بالبلاد وما تحصل عليه من جراء ذلك، يمكن اعتباره خسارة للإمارات العربية المتحدة، كون أن ذلك عبارة عن عمل بترولي لا تستطيع شركات البترول الوطنية القيام به في الوقت الحالي، وأنه يمكن القيام به لو كانت هناك "قدرة شركاتية" محلية ضخمة بالبلاد، ومن هذا المنطلق تقترح الدراسة أن يتم تنظيم النقل لأشكال الطاقة المصدرة بأن يتم استعمال أنابيب النقل بالنسبة للصادرات الطاقوية تجاه الدول المجاورة للإمارات العربية المتحدة، وأن يتم استعمال الناقلات البحرية بالنسبة للصادرات الطاقوية نحو الدول الأجنبية البعيدة عن الإمارات العربية المتحدة (OPEC, 2012b) .

الخاتمـة:

إسهام المشاركة الأجنبية في قطاع الطاقة بالإمارات العربية المتحدة ضرورة لعدد من الأسباب، أهمها استحالة مزاولة شركات البترول الوطنية بالبلاد لكافة الأنشطة البترولية وفي كل أشكال الطاقة، إلا أن حصول شركات البترول الأجنبية على عوائد كبيرة وتحقيق أثر فاعل في أداء قطاع الطاقة بالبلاد يفسر نظريا قدر الخسارة التي يتحملها القطاع المعني لمكاسب الطرف المشارك.

تشهد البلاد ارتفاع مساهمة الطاقة في ناتجها المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، وبمعدل أكبر بعد سنة ١٩٩٩ وبافتراض المساهمة استهلاكا وتصديرا فقط، فإن الدراسة تسجل البترول الخام كأكبر أشكال الطاقة تصديرا، يليه الغاز الطبيعي فالمنتجات البترولية، حيث بقي تصدير الغاز الطبيعي متزايدا باستمرار في عامل الزمن، شأنه شأن استهلاكه، بينما تمثل المنتجات البترولية استهلاكا متزايدا في الانخفاض ومتزايدا في التصدير قبل وبعد سنة ٢٠٠٠ على الترتيب، وبالمقابل يعكس بيان مدخلات وخرجات قطاع الطاقة المعني أن تقدير إنتاج البترول الخام يمثل متجها نحو التصدير بمعدل متزايد لغاية سنة ١٩٩٨، ثم يتجه نحو الاستهلاك بعد ذلك نتاجا لاستيراد حجم إضافي من البترول الخام لأغراض الاستغلال الإنتاجي.

في ذات السياق، يدعم النتائج المذكورة ارتفاع الإنتاج الحكومي للطاقة بالبلاد بمعدل ٢٠% خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩ بينما تسهم المشاركة الأجنبية في زيادة الإنتاج بين ٤٠% و٧٣% لحدود الفترة المذكورة، حيث تستحوذ خمس شركات بترول أجنبية رئيسية على الإنتاج الأكبر بالبلاد (Total، Bp، Shell، Exxon، وMobil)، ويزيد ذلك بعد سنة ١٩٩٨ بمعدل ٢٠% لذات الشركات الأجنبية، إلا أن مجمل مساهمة شركات البترول الأجنبية في إنتاج الطاقة يعد ٥٦% من مجمل إنتاج الشركات العاملة بالقطاع الإماراتي (بمعدل زيادة: ١٢%)، توزع (هذه المساهمة الأجنبية) من خلال انخفاض المساهمة المرتفعة في مخرجات كل من البترول الخام والمنتجات البترولية عنه بالنسبة لمدخلاتهما بالترتيب، ومن خلال الارتفاع في مخرجات الغاز الطبيعي عنه بالنسبة لمدخلاته.

في الجانب القانوني، تم التحول من عقود الامتياز إلى صور أخرى أكثر عدلا على مدى فترة الدراسة (عقود المشاركة وعقود المقاولة)، وقد نتج ما يسمى بمرونة الاستغلال والحق في مزاولة العمل البترولي شركات الأجنبية، إلا أن التعديلات القانونية سمحت بإبرام عقود تتناصف فيها الأرباح بين الطرفين، وساهمت في تحصيل عوائد أكبر، إلا أن الدراسة ترى بأن التمويل الأجنبي الكبير شركات الطاقة بالبلاد ودرجة مرونة القوانين واللوائح الوطنية في مجال الطاقة، تترجم في النهاية إلى تكلفة اقتصادية ثم مخاطرة، وذلك يؤثر على القوة التفاوضية في العمل البترولي بالقطاع.

تقترح الدراسة فرض ما يسمى افتراضا بـ "رسوم احتكارية الأعمال"، والمقصود فرض رسوم على ناتج شركات البترول الأجنبية التي تحصل على حجم الأرباح الأعلى بالنسبة للعمل البترولي بأنشطة القطاع أو بالنسبة للعمل البترولي الدولي (مقارنة بما تكسبه هذه الشركات داخل وخارج الإمارات العربية المتحدة)، باستعمال مرونة في التشريع تخدم البلاد ولا تضر بمصالح الطرف الأجنبي، بالإضافة إلى مقترح توجيه المشاركة الأجنبية إلى إنتاج المنتجات البترولية تحديدا وأشكال طاقوية غير المذكورة بالدراسة وتبقي إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي من نصيب الشركات المحلية، وتمنح حقا أكبر لنقل أشكال الطاقة من قبل الشركات الأجنبية، على أن يتم استعمال النقل بالأنابيب لأشكال الطاقة المصدرة نحو الدول المجاورة للإمارات العربية المتحدة، واستعمال الناقلات البحرية للنقل نحو الدول الأجنبية غير المجاورة لها.

الرسوم البيانية

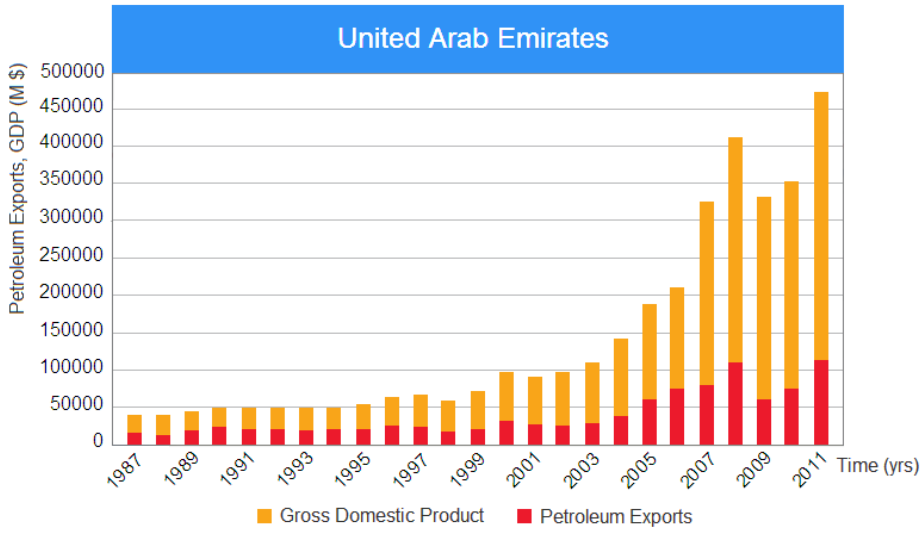

١. البيانات مدونة بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة؛

٢. تتكون بيانات الطاقة من البترول الخام، الغاز الطبيعي، ومنتجاتهما، المصدرة للدول الأجنبية والمستهلكة محليا بالإمارات العربية المتحدة.

Source: (OPEC, 2007; OPEC, 2012a).

رسم بياني ٠١ : تطور مساهمة الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بالإمارات العربية المتحدة: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

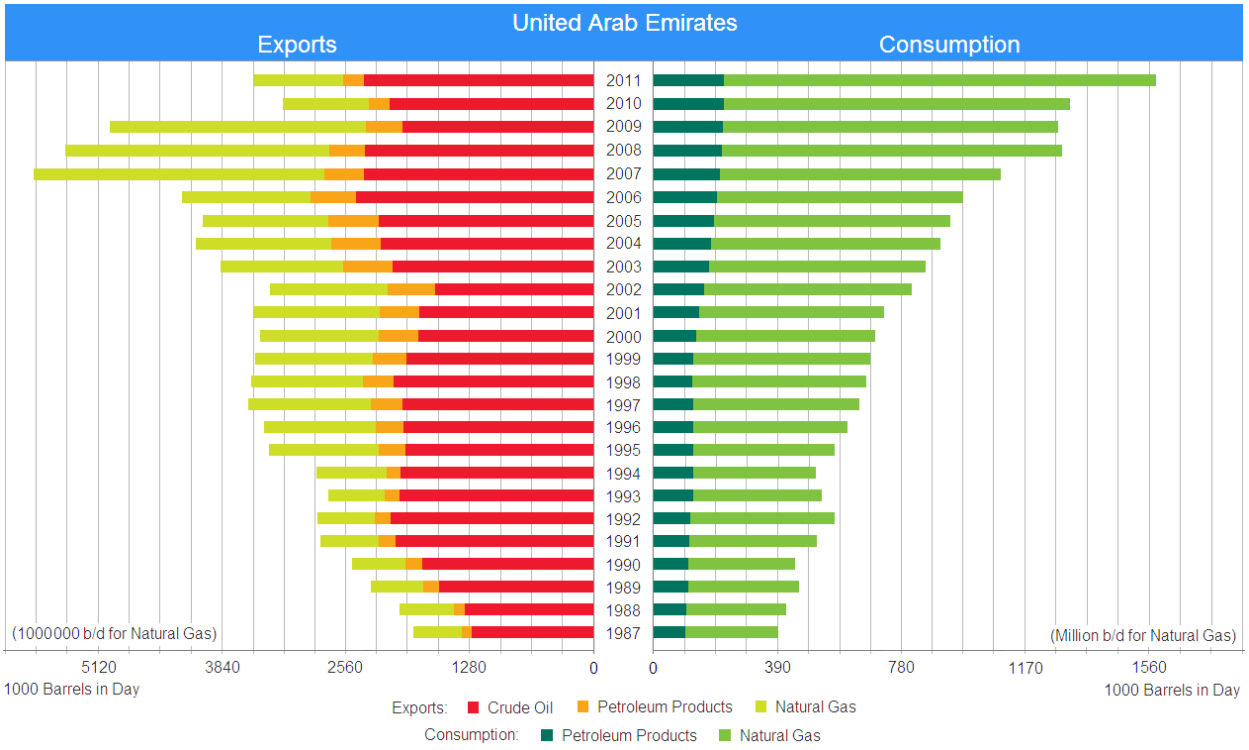

Source: (OPEC, 2007; OPEC, 2011; EIA, 2013a; EIA, 2013b).

رسم بياني ٠٢ : تطور استهلاك وتصدير البترول والغاز ومنتجاتهما بالإمارات العربية المتحدة: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

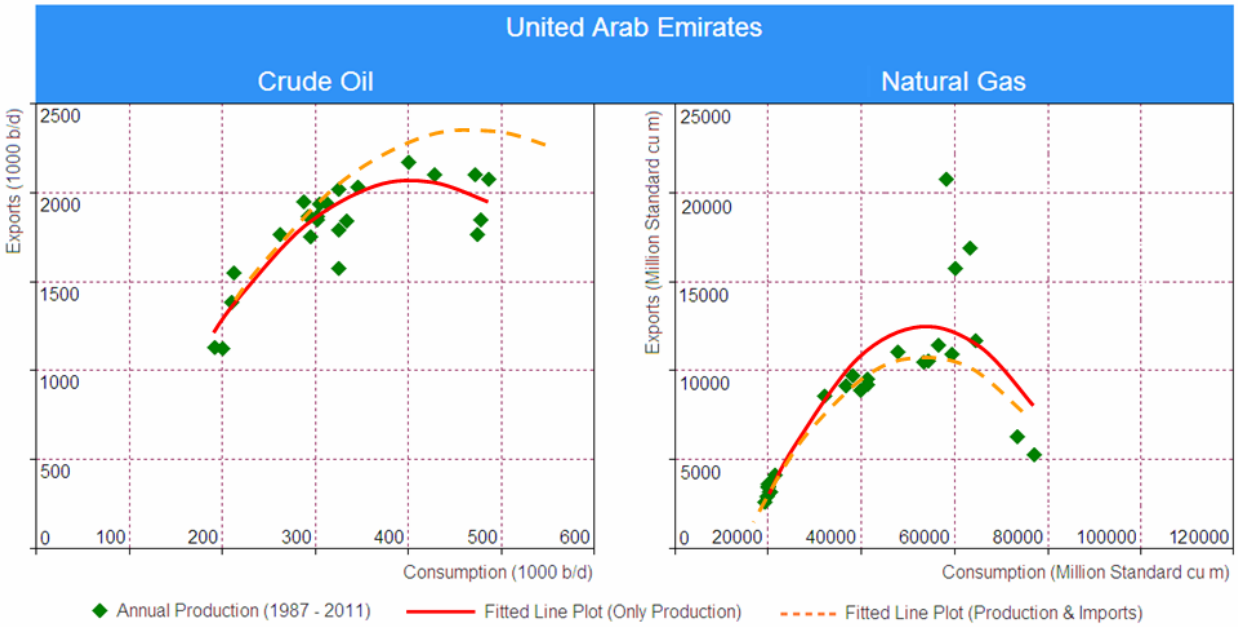

١. تم تقدير منحنيات إنتاج البترول الخام، ومخرجاته، وإنتاج الغاز الطبيعي، ومخرجاته أيضا، خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ٢٠١١، بالمعادلات على التوالي:

$Y_1 = (-972.3) + (14.86)X - (0.01825)X^2$; $Y_2 = 925.9) + (13.69)X - (0.01463)X^2$; $Y_3 = (-12082) + (0.9126)X - (0.000008)X^2$; $Y_4 = (-8789) + (0.7315)X\ (0.000007)X^2$.

٢. تحويل الوحدات: 1 Cubic Feet = 0.17811 Barrels = 0.02832 Cubic Meters

Source: (bp, 2002; Index Mundi, 2012; OPEC, 2003; OPEC, 2008; OPEC, 2012a).

رسم بياني ٠٣: إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي بين الاستهلاك والتصدير بالإمارات: ١٩٨٧ ـ ٢٠١١

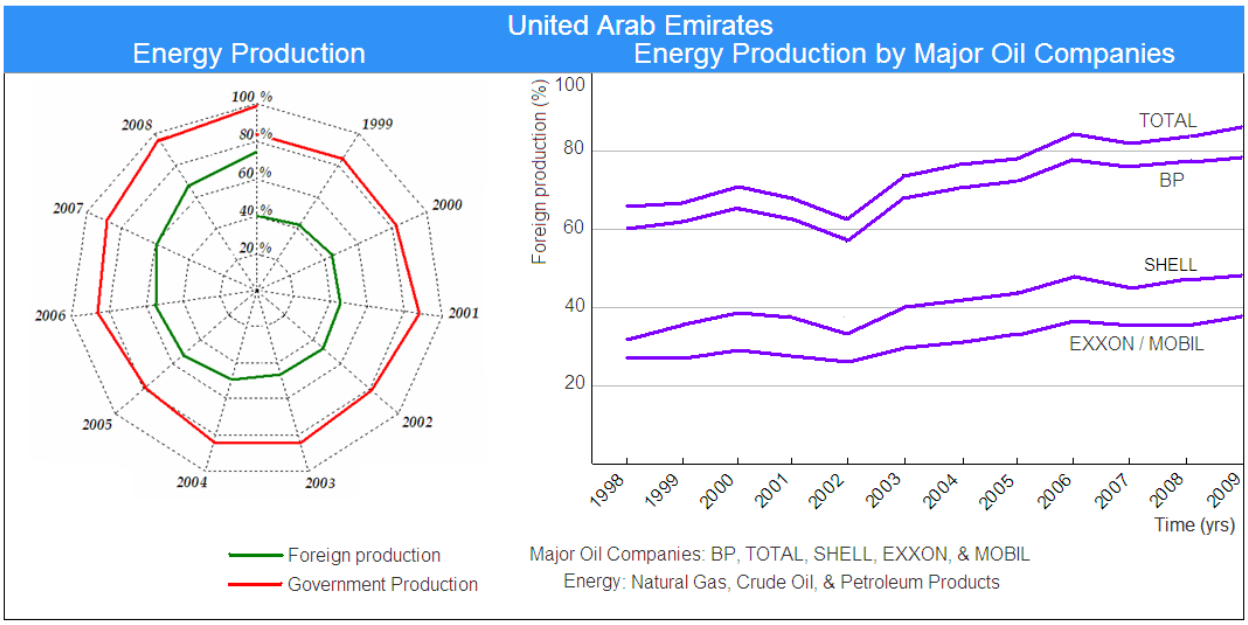

Source: (bp, 2002; OPEC, 2003; OPEC, 2008; OPEC, 2012a; Thompson, 2013).

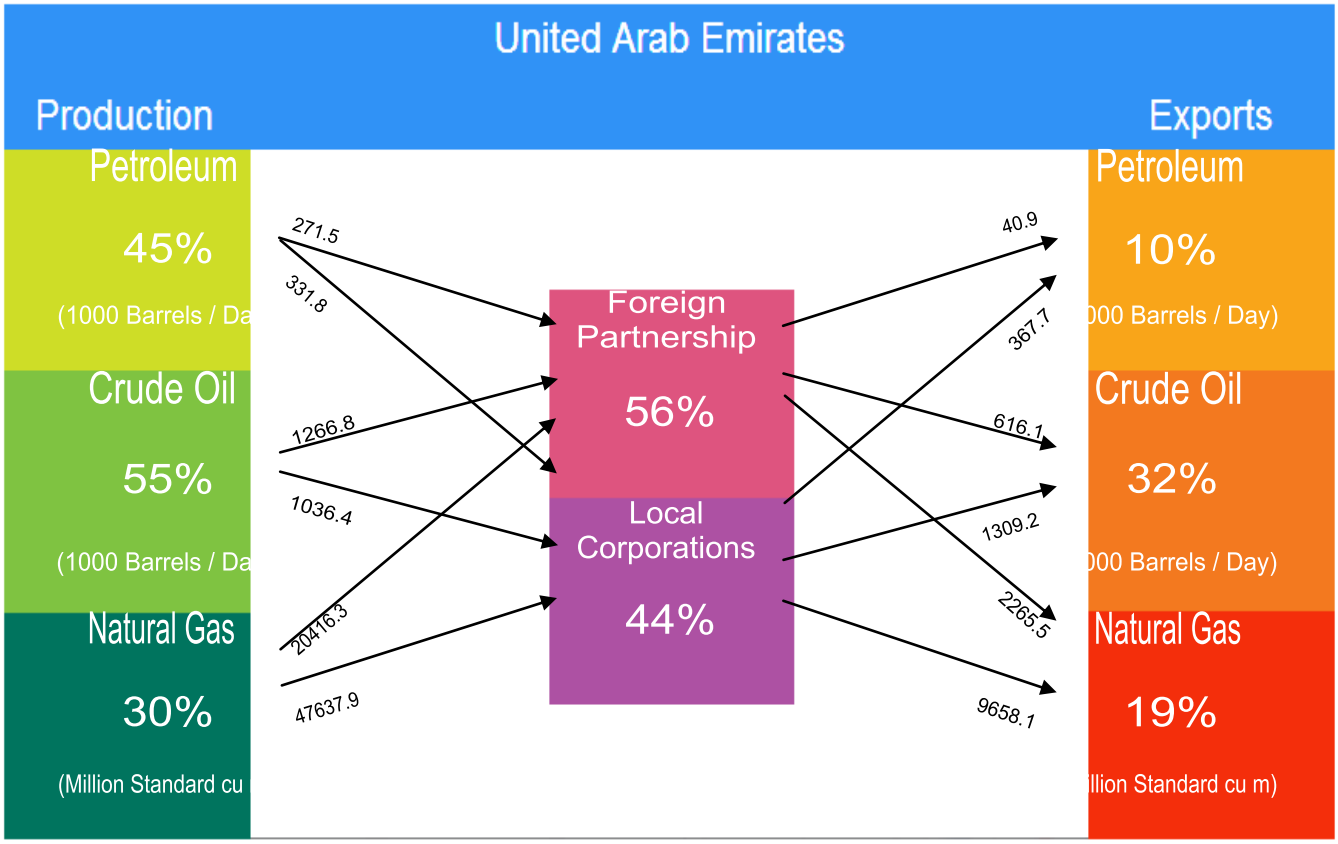

رسم بياني ٠٤ : الإنتاج بالمشاركة للبترول والغاز ومنتجاتهما بالإمارات العربية المتحدة: ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٩

تعد معدلات أشكال الطاقة المدونة معدلات للمشاركة الأجنبية إلى إجمالي العمل البترولي المعني.

Source: (bp, 2012; OPEC, 2012a; World Bank, 2012).

المراجـع:

١. "أداء الاكتشاف". (٢٠٠٨). أداء الاكتشاف والتنقيب والاستغلال في الإمارات العربية المتحدة. (ع. ٢، ص ص. ٦١ ـ ٧٦). الطاقة بين اليوم والغد. الجزائر.

٢. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول [أوابك] (٢٠١٢). التقرير الإحصائي السنوي. (ص ص. ٥٥ ـ ٦٠). الكويت: أوابك. مسترجع من:

3. Bank Audi (2013, Jan. 04). UAE Economic Report. Economics: United Arab Emirates. Lebanon: Group Research Department. Retrieved from http://research.banqueaudi.com/documents/EconomicReports/uae_economic_report.pdf
4. British Petroleum [bp] (2002, June). Statistical Review of World Energy. (p. 22). London, UK: bp Publication. Retrieved from http://www.aral.de/liveassets/bp_internet/germany/STAGING/home_assets/assets/deutsche_bp/broschueren/statistical_review_2002.pdf
5. British Petroleum [bp] (2012). Statistical Review of World Energy. (p. 22). London, UK: bp Publication. Retrieved from http://www.bp.com/assets/bp_internet/globalbp/globalbp_uk_english/reports_and_publications/statistical_energy_review_2011/STAGING/local_assets/pdf/statistical_review_of_world_energy_full_report_2012.pdf
6. Costello, S. (2011). The UAE Hub: Stepping Up Commercial Ties in The Gulf Region. Retrieved from http://www.mondaq.com/x/221196/E+Signatures+Are+They+Legal+In+The+Middle+East
7. Hassett, K. A., Viar, A. D. (2012, April 9). Big Oil, Targeted Taxes, and The Rule of Law. Tax Notes. (pp. 217 - 229). The USA: American Enterprise Institute. Retrieved from http://www.aei.org/files/2012/04/09/-hassett-viard-on-the-margin-april-2012_092716463863.pdf
8. Index Mundi (2012). United Arab Emirates Crude Oil Production and Consumption by Year. [Web Page]. Retrieved from http://www.indexmundi.com/energy.aspx?country=ae&product=oil&graph=production+consumption
9. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2003). Annual Statistical Bulletin. (p. 57). Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2003.pdf

10. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2007). Annual Statistical Bulletin. (pp. 11, 13, 29, 31, 35, 39, 79). Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2007.pdf
11. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2008). Annual Statistical Bulletin. (pp. 21, 63). Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2008.pdf
12. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2011). Annual Statistical Bulletin. (pp. 45, 49, 54, 56, Ed. 2010/2011). Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2010_2011.pdf
13. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2012a). Annual Statistical Bulletin. (pp. 15, 17, 30, 32). Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2012.pdf
14. Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC] (2012b). World Oil Outlook. Vienna, Austria: OPEC. Retrieved from http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO2012.pdf
15. Shihab, M. (2001) Economic Development in the UAE. United Arab Emirates: A New Perspective. I. Al Abed, P. Hellyer (Eds.). (pp. 249 - 259). London, The UK: Bookcraft. Retrieved from http://www.uaeinteract.com/uaeint_misc/pdf/perspectives/00.pdf
16. The U.S. Energy Information Administration [EIA] (2013a). International Energy Statistics: The United Arab Emirates Energy Information. [Online Electronic Information]. Washington, D.C.: The EIA. Retrieved from http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/IEDIndex3.cfm?tid=5&pid=5&aid=2
17. The U.S. Energy Information Administration [EIA] (2013b). International Energy Statistics - Units .Volume Equivalent Conversions of Natural Gas. Washington, D.C.: The EIA. Retrieved from http://www.eia.gov/cfapps/ipdbproject/docs/units.cfm
18. Thompson, E. V. (2013). Major Oil Companies Operating in The Gulf Region. Petroleum Archives Project. Virginia, The U.S.:

University of Virginia. Retrieved from http://www.virginia.edu/igpr/APAG/apagoilcompany.html

19. World Bank (2012). Data of World Development Indicators (WDI) & Global Development Finance (GDF). Retrieved from http://databank.worldbank.org/ddp/home.do